الأنباء
الاثنين 18 ابريل 2016

إضراب النفط

بين المطالب العمالية ..والمصلحة الوطنية

حشود كبيرة شاركت في اضراب القطاع النفطي أمس رفضا للانتقاص من حقوقهم الوظيفية (قاسم باشا ـ أحمد علي)

حشود ضخمة من عمال القطاع النفطي تعلن رفضها لمبادرات "البترول" وتعلن استمرار الإضراب ومطالبات بإقالة الوزير ورئيس المؤسسة

النفط في أول يوم إضراب.. خسائر بأكثر من 20 مليون دينار

سيف القحطاني خلال المؤتمر الصحافي

صلاح المرزوق متحدثا

محمد فالح الهاجري

فرحان العجمي متحدثا

أسامة أبوالسعود ـ أحمد مغربي

فيما أعلنت الحكومة عن اتخاذ إجراءات قانونية رادعة بحق المضربين في القطاع النفطي، احتشد منذ صباح أمس 13 ألف عامل بالقطاع النفطي في مقر اتحاد عمال البترول والبتروكيماويات، ليبدأوا اعتصامهم الحاشد والمفتوح اعتراضا على ما وصفوه بالانتقاص غير المقبول من مميزاتهم الوظيفية جراء مبادرات ترشيد الإنفاق من قبل مؤسسة البترول الكويتية وتوجه الحكومة لتطبيق البديل الاستراتيجي.

وفي مؤتمر صحافي عقد ظهر أمس، اعلن اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات والنقابات التابعة رفع سقف مطالبهم بالمطالبة بإقالة وزير النفط بالوكالة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية وكل من تسبب في الأزمة الأخيرة، محملين اياهم المسؤولية الكاملة عن الخسائر الفادحة التي منيت بها الكويت أمس والتي تتجاوز الـ 20 مليون دينار يوميا نتيجة انخفاض انتاج الكويت النفطي الى 1,1 مليون برميل هبوطا من مستوى 3,065 ملايين برميل يوميا.

وقال رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات سيف القحطاني في المؤتمر الصحافي ان الإضراب قائم ومستمر الى ان تتحقق مطالب العمال، مشددا على ضرورة محاسبة من تسبب في تعطيل القطاع النفطي.

وأضاف القحطاني ان سقف المطالب العمالية والنقابية قد ارتفع بعد الاحتشاد العمالي غير المسبوق الذي اعتبره رسالة قوية ضد مسؤولي القطاع النفطي، مطالبا بتكويت القطاع النفطي كاملا وجميع مرافقه وتوظيف الكويتيين، معربا عن شكره للعمال المشاركين في الإضراب وأعضاء مجلس الامة والمنظمات الدولية الذين شاركوا في دعم المضربين.

بدوره، طالب رئيس نقابة شركة نفط الكويت صلاح المرزوق بضرورة محاسبة وإقالة كل من تسبب في هذه الفوضى في البلد والتي دفعت عمال القطاع النفطي الى الإضراب باعتباره الخيار الأخير للحفاظ على حقوق ومكتسبات العمالية، مطمئنا الجميع بأن القيادة السياسية ليست بعيدة عن جموع المضربين وسوف تقر مطالباتهم ومستحقاتهم القانونية.

وأضاف اننا اجتمعنا دفاعا عن مقدرات الدولة والأجيال القادمة ونحن على مفترق طرق اما ان تكون الكويت او لا تكون، وبإذن الله، ستكون الكويت بسواعد ابنائها.

من جهته، قال رئيس نقابة شركة البترول الوطنية محمد فالح الهاجري انه تم ارسال مذكرة لمنظمة العمل الدولية ضد تهديدات الحكومة وتعسفها في التعامل مع اضراب عمال النفط.

وأضاف ان اي قرار سيتم اتخاذه بشأن حل مجالس ادارات الاتحاد والنقابات النفطية سيتم التعامل معه وفق الاطر القانونية، مشددا على ان التحدي بيننا وبينهم هو ثبات العمال على موقفها ومواصلة اضرابها حتى تتحقق جميع مطالبهم ومنها إلغاء تعيين العمالة الاجنبية وتكويت القطاع النفطي بالكامل.

وقال: «نقف اليوم في الشمس لنبين للجميع اننا عمال ونقف من اجل الكويت في اي مكان فنحن لسنا دعاة تأزيم ولن نتنازل عن مستحقاتنا».

وبين ان الامتيازات التي هي محل خلاف مع «مؤسسة البترول» والتي تريد الغاءها تبلغ 150 مليون دينار خلال الخمس سنوات المقبلة، بينما تبلغ الخسائر اليومية التي سيتسبب بها الاضراب 300 مليون دينار على حد تعبيره.

إلى ذلك، قال رئيس نقابة العاملين في شركة نفط الخليج فالح هندي العجمي إن الإضراب قائم ومستمر فأنتم من يدافعون عن الكويت ككل وأنتم من تملكون القرار في القطاع النفطي الذي هو ملك الشعب ويجب تكويته وإقالة من تسبب في هذا الإضراب.

ومن جهته، قال رئيس نقابة العاملين بشركة صناعة الكيماويات البترولية فرحان العجمي: نحن نطالب بتطبيق القانون والحفاظ على الحقوق والوزير وقيادات المؤسسة تعدوا على الاتفاقيات العمالية وهذا يعكس سوء حالنا في الكويت.

سيف القحطاني: الإضراب قائم ومستمر إلى أن تتحقق مطالب العمال

ضرورة محاسبة من تسبب في تعطيل القطاع النفطي

صلاح المرزوق: القيادة السياسية ليست بعيدة عن جموع المضربين وستقرّ مطالباتهم ومستحقاتهم

انخفاض إنتاج الكويت إلى 1,1 مليون برميل

قدرت مصادر نفطية انخفاض انتاج النفط الكويتي امس الى 1,1 مليون برميل نتيجة اضراب عمال النفط امس.

وأعلنت شركة نفط الكويت رسميا أمس عن انخفاض انتاج النفط الى مستوى 1,1 مليون برميل وذلك انخفاضا من مستوى 3,065 ملايين برميل يوميا.

وصرح المتحدث الرسمي باسم شركة نفط الكويت سعد العازمي ان معدل انتاج الغاز وصل الى 620 مليون قدم مكعبة.

عمليات التصدير تسير وفق الجداول الموضوعة

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان عمليات التصدير البحرية في شركة نفط الكويت لم تتأثر أمس نتيجة إضراب عمال القطاع النفطي.

وقالت المصادر ان عمليات التصدير تعاملت أمس مع ناقلتين للنفط الخام وستتعامل اليوم مع ناقلتين أيضا، مشيرة إلى انه لا يوجد أي اشكالية في تحميل الناقلات بالنفط وان عمليات التصدير تسير وفق الجداول الموضوعة من الشركة ومن قبل قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول.

«الكيماويات»: تغيير نظام الورديات إلى 12 ساعة

صرح الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الكيماويات البترولية محمد الفرهود بأنه تم تقسيم العمل بنظام الورديات الى نظام 12 ساعة يوميا، وذلك ضمن خطة الطوارئ في الشركة لمواجهة إضراب العاملين.

وصف الإضراب بـ"الممارسات المرفوضة" وكلف الجهات المعنية بمباشرة الإجراءات القانونية وتوفير البدائل

مجلس الوزراء: محاسبة كل من تسبب في تعطيل المرافق الحيوية

تكليف «مؤسسة البترول» باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير العمالة الضرورية لتسيير العمل

حثّ العمال على تجسيد روح الشمولية وتغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الضيقة

أصدر مجلس الوزراء بيانا امس، تعقيبا على إضراب القطاع النفطي، كلف فيه الجهات المعنية كل فيما يخصه بمباشرة الاجراءات القانونية المناسبة لمواجهة الممارسات المرفوضة ومحاسبة كل من سيتسبب في تعطيل المرافق الحيوية للبلاد والأضرار الجسيمة بمصالحها.

كما كلف مجلس الوزراء مؤسسة البترول باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفيرالعمالة الضرورية لتسيير العمل في مرافقها وتشغيل الإنتاج والوفاء بالالتزامات المحلية والدولية من المنتجات البترولية.

وحث جميع الاخوة والأبناء العاملين في القطاع النفطي على ضرورة تجسيد روح الشمولية والتضحية والتعامل الإيجابي المسؤول في تغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الضيقة وهو ما عهد دائما في أبناء الكويت الأوفياء.

وفيما يلي نص بيان مجلس الوزراء:

تابع مجلس الوزراء بعميق الأسف وبالغ الاستياء النتائج والآثار السلبية المترتبة على تنفيذ بعض العاملين في الشركات التابعة للقطاع النفطي لإضراب يستهدف تعطيل العمل في مرافق النفط الحيوية، وقد استمع المجلس الى شرح قدمه الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني موضحا الأبعاد والآثار والتفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع والخسائر المترتبة على هذا الاضراب والتي تبلغ قيمتها التقديرية ما يزيد على 20 مليون دينار يوميا، بالاضافة الى الأضرار الأخرى المباشرة وغير المباشرة والتي تطال سمعة البلاد ومكانتها، كما شرح الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية للمجلس ايضا الاجراءات التي قامت المؤسسة باتخاذها على مختلف الأصعدة للتعامل مع تداعيات الإضراب سواء على الصعيد القانوني او في مجال تعويض نقص العمالة لضمان استمرار الإنتاج اليومي وتنفيذ التعهدات المحلية والدولية.

وقد أكد مجلس الوزراء على ما يلي:

أولا: يعبر مجلس الوزراء عن تقديره واعتزازه بالاخوة والأبناء العاملين في القطاع النفطي مقدرا أهمية وطبيعة الأعمال والجهود الكبيرة التي يقومون بها في أداء مهام ومسؤوليات هذا القطاع الحيوي. مؤكدا انه لم ولن يدخر وسعا في سبيل إنصاف وتقدير كل الجهود المخلصة والكفاءات المتميزة وجميع الأعمال ذات الطبيعة الخطرة والحساسة في مختلف المواقع والمستويات.

ثانيا: انه لا يخفى على أحد ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية حرجة جراء استمرار تدني أسعار النفط وما يترتب على ذلك من تداعيات وتحديات حادة ـ حاضرا ومستقبلا ـ تستوجب من الجميع تجسيد روح المسؤولية الوطنية والتضحية والتعامل الإيجابي المسؤول مع متطلبات مواجهة تلك التحديات، وتغليب المصلحة العليا على المصالح الضيقة، وهو ما عهدته الكويت في أبنائها عبر تاريخها المجيد، لاسيما ان بيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة الصادر يوم السبت الموافق 2016/4/16 قد أكد ان مؤسسة البترول الكويتية قد التزمت بعدم المساس بحقوق العاملين بالقطاع النفطي ومزاياهم الوظيفية التي اكتسبوها بموجب أحكام هيئة التحكيم والاتفاقيات العالمية المبرمة.

ثالثا: يؤكد مجلس الوزراء احترامه الكامل للحقوق الدستورية في خصوص الحريات العامة ووسائل الحق في التعبير، وذلك في إطار الحدود التي رسمها القانون والتي يخرج عنها الحق في الإضراب حسبما ورد في القانون رقم 11 لسنة 1996 بالموافقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية، وذلك لما يرتبه الإضراب او الامتناع عن العمل من أضرار جسيمة للمصلحة العامة ـ وفقا لما أشار اليه ممثلو النقابة أنفسهم ـ وهو الأمر الذي يجعل الإضراب خروجا على الشرعية وانتهاكا صريحا لأحكام القانون لا مجال للقبول به او التساهل إزاءه بأي حال من الأحوال، ويستوجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحريك الدعوى الجزائية بشأنه لينال كل مقصر جزاءه وفقا لأحكام القانون حفاظا على المصالح العليا للبلاد.

رابعا: ان القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي ـ والذي يسري على القطاع النفطي ـ قد أكد في المادة 103 منه على التزام أصحاب الأعمال ومنظماتهم باحترام كل القوانين السارية في الدولة وان يمارسوا نشاطهم في حدود الأهداف الواردة في النظام الأساسي للمنظمة دون تجاوز لهذه الاهداف او الخروج عنها، كما نظم هذا القانون آلية تسوية منازعات العمل الجماعية والتي يجب الالتزام بها ولم تتضمن هذه الآلية الدعوة الى الاضراب او التهديد به.

خامسا: إن مجلس الوزراء يؤكد على انه يجب ألا تصل الأمور الى ما يشكل إضرارا بمصالح البلاد او يمس سمعتها او مكانتها، فهذا ما يرفضه كل كويتي مخلص غيور على مصلحة الوطن وسمعته ومكانته.

وفي ضوء استنكار مجلس الوزراء ورفضه تعريض مصالح البلاد للضرر والمساس بالمرافق الحيوية بها في سبيل مصالح خاصة او مطالبات فئوية، فقد قرر مجلس الوزراء:

1 ـ تكليف الجهات المعنية ـ كل فيما يخصه ـ بمباشرة الإجراءات القانونية المناسبة لمواجهة الممارسات المرفوضة ومحاسبة كل من يتسبب في تعطيل المرافق الحيوية للبلاد والأضرار الجسيمة بمصالحها.

2 ـ تكليف مؤسسة البترول الكويتية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير العمالة الضرورية لتسيير العمل في مرافقها وتشغيل الإنتاج والوفاء بالالتزامات المحلية والدولية من المنتجات البترولية.

3 ـ حث جميع الاخوة والأبناء العاملين في القطاع النفطي على ضرورة تجسيد روح الشمولية والتضحية والتعامل الإيجابي المسؤول في تغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الضيقة وهو ما عهد دائما في أبناء الكويت الأوفياء.

النقابات العمالية تتضامن مع عمال النفط المضربين

عدد من قيادات نقابات العمل الحكومي يدعمون اضراب عمال القطاع النفطي

اعلن عدد من رؤساء النقابات دعمهم لاضراب اتحاد عمال البترول حيث قال رئيس نقابة العاملين المدنيين بوزارة الداخلية بدر العنزي عن تضامن النقابة مع مطالب النقابات النفطية في مطالبهم العمالية وتأييدها لخطواتهم نحو تحقيق مطالبهم داعيا اياهم الى الثبات على مواقفهم.

وزاد العنزي: «نحن في نقابة العاملين المدنيين بوزارة الداخلية نرفض البديل الإستراتيجي ونجدد مطالبنا بالزيادة المالية لمدني وزارة الداخلية التي وافق عليها مجلس الوزراء بناء على طلب وزارة الداخلية والتي أوقفها وزير المالية بصفته رئيس مجلس الخدمة المدنية».

وأضاف العنزي أن على وزير المالية تطبيق هذا البديل على الديوان الأميري ومجلس الوزراء وبعض الجهات التي لا يستطيع تطبيقها عليهم لعدم جدوى هذا البديل. وأستغرب العنزي أن من قام بصياغة فكرة البديل الإستراتيجي هي شركة خاصة مع أن ديوان الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية يعج بالمستشارين ويتقاضون رواتب عالية مقابل وظائفهم مما يدل عدم جدوى هؤلاء المستشارين.

وقال العنزي إن الاضراب هو حق للعمال وهي وسيلة سلمية للتعبير عن رأي العمال تكفلها الاتفاقيات الدولية وان الأصوات الشاذة التي تحرم وتجرم الاضراب نطالبهم بالصمت وعدم الإفتاء فيما لا يفقهون. وناشد العنزي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الاستماع للمطالب العمالية لأنهم أبناؤه وكلنا ثقة بسموه لنزع فتيل الأزمة.

وأضاف العنزي قائلا: «اننا نحيي عمال النفط ونقابته على هذه الروح العالية والتمسك بمطالبهم وعدم الالتفاف للتهديدات التي تطلقها بعض الأصوات وما هي الا مجرد اصوات عاجزة عن اتخاذ أي أجراء ضدهم».

إضراب مستمر

ومن جانبه، قال رئيس نقابة التربية محمد الحضيتة اننا جئنا الى اتحاد البترول من اجل دعم وإنصاف العمال والدفاع عن حقوقهم ويهمنا ان تكون حقوق العمال كاملة. وأوضح ان هناك عقودا تم توقيعها بين للعمال والمؤسسة يجب ان تنفذ وان يتم الالتزام بها وبالتالي نحن مصرون على هذا الإضراب، مبينا ان ضرب القطاع النفطي ضرب للمنطقة الوسطى.

البديل مرفوض

وبدوره قال رئيس نقابة البلدية محمد العرادة ان هذا الحضور يدل على الوعي العمالي الذي يتمتعون به العمال ونحن فخورين ان نشارك في دعمهم، حيث ان الاضراب يعد احد مظاهر الديموقراطية ولا احد يجزع منه وهو رسالة ان الظلم بلغ مداه، خاصة ان العاملين في الشركات النفطية يتعرضون لخطر الإصابة بالأمراض والإصابات. وأشار الى البديل الاستراتيجي مرفوض على هذا القطاع وجميع القوانين والأعراف والاتفاقيات توكد ان الإضراب حق مشروع ونعلن دعمنا لاتحاد البترول ونقاباته ولأول مرة يتم تنظيم اضراب للمحافظة والدفاع عن الحقوق دون المطالبة بزيادة.

ومن جهته، اكد رئيس نقابة القانونيين حمد الوردان ان القطاع النفطي هو خط الدفاع الأول للحفاظ على ثروات البلد لان الحكومة لم تفهم البديل وهو انتقاص من الحقوق والسيطرة على املاك الدولة وتسليمها للتجار ولا يهدف الى زيادة الرواتب معبرا عن رفضه الكامل لهذا المشروع.

ومن جانبه قال رئيس نقابة الموانئ عبدالله السرهيد لا نقبل ان نسلم كل مقدرات الشعب للحكومة وهي توزعها على التجار، ونحن نعمل للشعب والدولة وليس للتجار، ولدينا رجال يتصدون للحفاظ على حقوق الشعب الكويتي وهذه البداية وقد تمتد الى بقية القطاعات الأخرى ولا نقبل المساس بحقوق الشعب الكويتي.

نزار العدساني ومحمد غازي المطيري يتابعان سير العمل أمس في إحدى المصافي النفطية

محمد المطيري: لم نستعن بعاملين من الخارج

محمد غازي المطيري داخل غرفة عمليات شركة البترول الوطنية لمتابعة اضراب العاملين أمس

أصدر الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية محمد غازي المطيري بيانا امس حصلت «الأنباء» على نسخة منه، اكد خلاله على أن الشركة لم تستعن بأي عامل من الخارج، ولكنها استعانت بأبنائها الحاليين والمتقاعدين، واضاف انه تم تأمين السوق المحلي وتزويد وزارة الكهرباء بمنتجات الوقود اللازمة دون توقف وانه لن يحصل اي نقص بالامدادات اللازمة من الغاز المسال والوقود لمحطات الطاقة.

وقال ان خطة الطوارئ في الشركة ترتكز على سلامة الأرواح والممتلكات.